

عبد النبي الشعلة
 abdulnabi.alshoaia@albiladpress.com

وقف



”كورونا“ ومأزق العمالة الوافدة

- أصوات أخذت ترتفع الآن في دول مجلس التعاون الخليجي، بعد أن أفأقت من غفوتها، وصارت تن من وطنه وتقل وكلفة العمالة الأجنبية، في هذا الوقت بالذات الذي نشهد فيه أزمة مزدوجة الرأس تتمثل في التراجع الاقتصادي المقلق الناتج عن تدني أسعار النفط، وعن تفشي جائحة كورونا وانتشارها بشكل أدى إلى توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية والخدمات التي يزاولها القطاع الخاص، مما فرض الحاجة إلى التخلص من العمالة التي أصبحت ترهقه وتقيض عن حاجته.
- لقد تنبأ وتوقع في السابق الكثير من المسؤولين والمعتبين والمختصين والخبراء وحذروا من خطورة ومغبة الإفراط في الاعتماد على هذه العمالة وبهذا القدر الهائل كمًا ونوعًا، بحيث أصبحت تشكل حوالي 60 % من مجمل حجم العمالة الكلي لهذه الدول مجتمعة؛ وهي الأعلى في العالم مما جعل البعض منهم يُطلق عليها صفة ”القنابل الموقوتة“، وهي صفة قد تثبت الأيام القادمة أنها ليست بعيدة عن الواقع، إلا أننا لم نستمع إلى تلك التحذيرات ولم نعرها أي اهتمام، أو ربما لم يكن أمامنا خيار آخر بعد أن جرفتنا تيارات ومتطلبات حركة البناء والتنمية المطلوبة التي أطلقنا العنان لها على مختلف القطاعات والمحاور الاقتصادية والخدمات.
- إن هذه العمالة أصبحت تستنزف من مواردها، وهذا حقها، ما مقداره 122 مليار دولار سنويًا، تحول نقدًا عن طريق القنوات المصرفية إلى خزائن أوطانها، إلى جانب التحويلات التي تتم مباشرة أو عن طريق القنوات والوسائل الأخرى.
- واليوم يبدو أن نبوءة المتوقعين والمحذرين بدأت تتحقق بعد أن وقع الفأس على الرأس وأصبحنا في مأزق أو ورطة ليس أمامنا حيالها الكثير من الخيارات.
- وبدون أو من غير الحاجة إلى المزيد من الاستطراد، دعونا ننظر إلى الصورة كما هي في الوقت الراهن: إن العدد المقدر للأيدي

العاملة الأجنبية أو الوافدة في دول المجلس يزيد على 17 مليون شخص، وإذا أضفنا أفراد أسرهم؛ فإن هذا العدد يقفز إلى أكثر من 24 مليوناً؛ أو ما يقارب نصف عدد سكان دول المجلس، وبذلك أصبحت هذه الدول تنصهر دول العالم من حيث نسبة وجود العمالة الأجنبية على أرضها وفق تقارير البنك الدولي.

إن الغالبية العظمى من هذه العمالة وافدة من دول آسيوية مثل الهند والباكستان وبنغلاديش والفلبين، وإن الغالبية العظمى من هؤلاء تعمل في مؤسسات القطاع الخاص، والغالبية العظمى من هذه الفئة بدورها تدرج تحت الشرائح الدنيا في سوق العمل، وضمن هذه الشرائح بالذات تدرج جحافل العمالة السائبة أو غير القانونية، التي يقدر عددها اليوم في الكويت فقط بربع مليون عامل على سبيل المثال.

والتحدّي الأول هنا يتمثل في عدم مقدرة اقتصادات دول المجلس في ظل الظروف الراهنة والمستقبلية المنظورة على الاستمرار في تحمل واستيعاب هذا العدد الضخم، إضافة إلى المحافظة على وظائف العمالة الوطنية وامتصاص الأعداد المتدفقة منها سنويًا على سوق العمل. وقد بدأت بالفعل الكثير من مؤسسات القطاع الخاص، مجبرة ومضطرة في هذه الفترة، إلى تسريح أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية وإطلاقها في سوق العمل المتقلصة لينضموا إلى صفوف العمالة السائبة العاطلة، لتصبح المشكلة أكثر خطورة وتعقيدًا.

وفي هذا الظرف الاقتصادي والاجتماعي العصيب، فإن حكومات دول مجلس التعاون بادرت رغم تدني بل شحة الموارد إلى تبني مجموعة من البرامج والمبادرات الهادفة إلى المحافظة على سلامة الوضع الاقتصادي ومساندة القطاع الخاص، بهدف مساعدته على الصمود والحفاظ على العمالة الوطنية، إلا أن الوضع إذا استمر على ما هو عليه لفترة طويلة، وهذا ما هو متوقع، فإن حكوماتنا ستكون مظطرة ومجبرة، ولن يكون أمامها

خيار آخر، سوى مد شبكة الرعاية والحماية للعمالة الوافدة، وخصوصاً الأعداد الكبيرة التي ستتزايد وتتضاعف من العمالة الأجنبية السائبة العاطلة المطلقة في السوق؛ وإلا فإن الحاجة والجوع ستدفع هذه العمالة لأن تصبح فعلاً ”قنابل موقوتة“ وتتحول في وقت قصير إلى مصدر للجريمة والعنف والإرهاب في المجتمعات الخليجية.

إضافة إلى ذلك، ومما زاد الطين بلة، فإن العمالة الأجنبية المنضوية تحت الشرائح الدنيا من سوق العمل والسائبة منها صارت تشكل سلاخًا ذا حدين في وجه حرب هذه الدول ومواجهتها لجائحة كورونا ومحاولاتها الحد من انتشارها؛ إذ أصبحت هذه العمالة من أبرز وأسهل أهداف فيروس كورونا وأكبر ضحاياه؛ نتيجة لافتقارها للوعي المطلوب ولأسلوب حياة أفرادها وكثرة اختلاطهم وعدم تمكنهم من تطبيق أنظمة ومقتضيات التباعد الاجتماعي؛ بسبب تواجدهم الكثيف في مواقع العمل وتكدسهم في مجمعات سكنية مكتظة ضيقة ينقصها الكثير من أبسط المتطلبات الصحية، في الوقت نفسه فإن هذه العمالة بعد إصابتها بالفيروس تتحول إلى منابع من الأخطار والتحديات، وتصبح وسيلة وقناة لنشر الوباء وانتشاره في المجتمعات الخليجية.

وبحسن نية، وكما ذكرنا فقد ارتفعت في هذه الأيام الأصوات المنادية والمطالبة بالتخلص من هذه العمالة، خصوصاً السائبة منها، بترحيلها وحشنها إلى أوطانها غير مدركة أو متناسية عدم إمكانية تحقيق ذلك؛ لاعتبارات وأسباب إنسانية، بعد أن استنفدنا حاجتنا منها، ولأسباب عملية لأن الدول التي صدرتها لن ترضى أو تقبل أو توافق على استردادها الآن أو مستقبلًا، ولأسباب قانونية؛ لأن ذلك يتعارض مع الأعراف والمبادئ القانونية الدولية.

وتأكيّدًا لذلك وقبل أيام رفضت بالفعل بعض الدول المصدرة استقبال حتى الراغبين من العمالة السائبة والعاطلة من رعاياها

المطوع: فريق البحرين تعامل مع الجائحة باحترافية محكمة

اهتمام سمو رئيس الوزراء بتكريس ثقافة العمل الجماعي يعزز التطور



وزير شؤون مجلس الوزراء في ورشة عمل افتراضية عبر تقنية الاتصال المرئي المباشر

ممارسة ”بنك المعلومات“ ودورها في تحسين مؤشرات العمل داخل الوزارة، إلى جانب إلقاء الضوء على ممارسة الشفرة الوراثية ومردودها الإيجابي في حفظ الحالة الأمنية وفق المعايير الدولية والتطور التكنولوجي في مختلف أنحاء العالم.

وبدوره تناول فريق وزارة التجارة والصناعة والسياحة خلال الورشة، أبرز ما توصل إليه الفريق من نجاحات أثر تطبيق مبادئ الحوكمة لتحقيق التنمية وأهدافها المستدامة، وما تحقق من نتائج في مستويات الأداء بفضل تلك الممارسة، كما تطرق إلى ممارسة التنافسية ”مختبر فحص المجوهرات“ والهادفة إلى تشجيع التنافس بين مختلف الشرائح، لرفع معدلات النمو

الاقتصادي الذي تعززته التنافسية، وبالتالي، تعزز مستويات التطور والازدهار في المملكة.

فيما أظهرت ممارسة ”صناعة السمعة للمنتج البحريني“، أهمية الترويج للمنتج المحلي وتوطينه بقدر المستطاع من خلال الدعم وزيادة الاستثمار في المنتج المحلي، فيما لعبت ممارسة ”إدارة المعرفة لحماية المستهلك“ دوراً حيوياً في مختلف الأوقات والظروف وشكلت حماية حقوق المستهلك ومعرفته بحقوقه وواجباته ضماناً لاستمرار الحركة التجارية في البحرين.

كما استعرض الفريق أيضاً ممارسات ”إدارة التغيير في السجلات التجارية“، و”تنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة“، و”تنمية المناطق الصناعية“ و”تنمية التجارة

وأضاف أن كافة القطاعات والمؤسسات الحكومية والخاصة تعمل اليوم بروح الفريق الواحد ”فريق البحرين“ لتمكين المملكة من عبور هذه الجائحة العالمية دون التأثير على الحركة التنموية التي تشهدها البحرين على مختلف الأصعدة، لافتاً إلى أن تعاون وتكاتف الجميع من مواطنين ومقيمين في دعم الجهود الوطنية لمواجهة (كوفيد19) جسد نهج المملكة في تعزيز التضامن والتلاحم والترابط المتجذر في تاريخ وثقافة شعب المملكة.

وقال الوزير المطوع: إننا جميعاً في مملكة البحرين فخورون بفريق البحرين وما يقدمه من عمل وجهد للانتصار على هذه الأزمة الوبائية العالمية، مشيراً إلى أن المملكة تعاملت مع الظرف الراهن بشكل مشرف منذ بدايات انتشار الفيروس عالمياً، مشدداً على أن الحفاظ على سلامة الجميع على أرض البحرين هو الهدف الحقيقي لكل جهود الحكومة.

جاء ذلك على هامش ورشة عمل افتراضية عبر تقنية الاتصال المرئي المباشر، نظّمها برنامج أفضل الممارسات الحكومية التابع لديوان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء، لاستعراض ما تم إنجازه من أهداف بشأن ممارسات وتجارب وزارتي الداخلية، والتجارة الصناعة والسياحة وذلك بحضور وزير شؤون مجلس الوزراء محمد بن إبراهيم المطوع.

وفي مستهل الورشة، أكد الوزير

أكد وزير شؤون مجلس الوزراء محمد المطوع، أن فريق البحرين قدم أفضل نموذج رائد في التعريف بالممارسات الحكومية، من خلال دوره الاستثنائي في مكافحة فيروس كورونا (COVID-19)، بأسلوب علمي ومنهجية متفردة في التعاطي مع الأزمة الراهنة، في ظل القيادة الحكيمة لاهل البلاد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ورعاية رئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، وجهود ومتابعة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة.

الحكومة وقدرتها على توثيق وتطوير هذه الممارسات بشكل موسع يشمل مختلف القطاعات، ومنها: تطبيق مبادئ الحوكمة، كذلك ممارسة ”التنافسية في مختبر فحص المجوهرات“، و”صناعة السمعة للمنتج البحريني“، ”إدارة المعرفة لحماية المستهلك“، ”إدارة التغيير في السجلات التجارية“، ”تنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة“، ”تنمية المناطق الصناعية“، ”تنمية التجارة الالكترونية“.

من جانبه، قدم ”فريق وزارة الداخلية“ شرحاً مفصلاً عن طبيعة مهام تلك الممارسات الثلاث، وآليات دورهم في تحسين مؤشرات الأداء وفق معايير ومستهدفات محددة وشاملة، يمكن من خلالها التأكد من كفاءة وشمولية تلك الممارسات ومدى إمكانية تحقيق رؤيتها بما يتسق مع أهداف استراتيجيات الحكومة الموقرة في كافة برامج العمل.

واستعرض ”فريق الداخلية“ خلال ورشة العمل ممارسة إدارة المعرفة ودورها في تعزيز العمل الأمني لخفض معدلات الجريمة بما يضمن استمرارية التميز في الأداء الشرطي وفق مبادئ ومعايير حقوق الإنسان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما ركز على تجربته في تطوير وتحسين منظومة الوزارة العلمية والتقنية كأفضل الرؤى التي مكنتها وتمكنها من أن تكون حصانة أمنية فعالة في البحرين.

كذلك ”عرض الفريق“ ما توصلت إليه

المشاركون: النماذج المشاركة ضمن برنامج أفضل الممارسات هدفها خدمة الوطن

المطوع أن برنامج أفضل الممارسات يعبر عن رؤية رئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، وتوجيهاته الرامية إلى تشجيع تبني الممارسات الحكومية الهادفة والناجحة، مشدداً أن اهتمام سموه بتعزيز وتكريس ثقافة العمل الجماعي أسهمت في حالة التقدم والتطور التي تشهدها مملكة البحرين في مختلف المجالات.

وتقدم ”المطوع“ بالشكر لوزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، على مشاركة الوزارة في برنامج أفضل الممارسات من خلال ممارسة ”إدارة المعرفة“ و”بنك المعلومات“، و”الشفرة الوراثية“، لافتاً إلى أهمية تلك الممارسات في تعزيز منظومة العمل الأمني وتطويرها حفاظاً على أمن المجتمع وسلامته، لاسيما فيما يتعلق بالكفاءات والتجهيزات والتقنيات المحفزة لرفع قدرات منتسبي الوزارة.

كما هنأ وزير الصناعة والتجارة والسياحة زايد الزياتي على دور الوزارة وممارستها الجيدة في عدد من البرامج والتجارب المشاركة ضمن برنامج أفضل الممارسات

شارك و احصل على فرصة الفوز بقسيمة تسوق بقيمة 50 دينار يومياً

ميدوي MIDWAY

البلاد

تابعونا على

الشروط:

المشاركة فقط في حساب صحيفة البلاد على إنستجرام albiladnews

تقبل اجابة واحدة فقط لكل مشارك وتلغى مشاركة من يكتب أكثر من إجابة

لفرصة الفوز يجب ان تكون من متابعين حساب الصحيفة

لا بد منموظفي أسواق ميدوي / جريدة البلاد و أفرادهم من الدرجة الأولىه الاشتراك في المسابقة.

سؤال اليوم 3 مسابقة أسواق ميدوي و جريدة البلاد

ما هو أجد فرع للأسواق ميدوي؟

توبليه 2 مودا مول 1